التحـــولات الاقتصـــادية العالمية *

أ. طلال أبو غزالة

يشهد النظام العالمي حالياً أزمة ليست فى واقعها أزمة مالية بقدر ما هى عملية تحول نوعي علي المستوي التاريخي والاستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاديات العالمية والإقليمية، وبالتالي بكل ما يتعلق بالسياسات العالمية، فالاقتصاد بمعناه الشامل هو المحرك والمنطلق لكل القرارات والتوجهات السياسية، وعلي سبيل المثال فإن "جيمس ولفنسون" الرئيس السابق للبنك الدولي، يري أنه لن يُسمَع خلال السنوات العشر القادمة عن مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى (G-7) كما أن تقرير مجلس الاستخبارات القومية (National Intelligence Council) يشير إلى أن العالم سوف يتغير في عام ٢٠٢٥.

وتدليلاً علي ذلك فإن العالم يشهد الآن تكتلات مختلفة فهناك نظام جيو-اقتصادي مختلف كلياً وهو ليس مجرد نظريات، ولكنه في مرحلة التكوين والتشكيل، فعلي سبيل المثال سعت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية إلى إقامة سوق حرة فيما بينهم، وتمثل هذه الشراكة الجديدة توجهاً يابانياً إلى منطقة أخرى وإنفصالاً عن شراكات قديمة، كما ظهر تكتل آخر يسميه مجلس الاستخبارات القومية (BRICs) وهو يضم كل من روسيا والهند والبرازيل والصين، ويري تقرير مجلس الاستخبارات القومية أن هذا التكتل سيحل محل مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، وإننى أرى رؤية أخرى متشابكة وليست متضاربة، وهى أننا سنتجه إلى ما يمكن أن نسميه (CIB) ، أى أننا حتما وبحكم الأمر الواقع سنرى سوقاً تمتد من المنطقة العربية إلى الصين شاملة الهند وإيران

* ملخص كلمة الأستاذ طلال أبو غزالة فى ندوة الأزمة الاقتصادية العالمية بين الحاضر والمستقبل

والدول الممتدة على هذا الطريق بما فيها تركيا، وسينشأ السوق كأمر واقع وليس وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتى هى فى حالة موت سريرى حالياً ولم يصدر عنها شئ منذ جولة الدوحة، ولن يصدر عنها أى شئ وخاصة فى مجال الخدمات، وبالتالى هناك ظهور لقوىً جديدة، وهناك تغير هيكلي وحقيقي في أنظمة الاقتصاد العالمى وتحديداً في الولايات المتحدة ذاتها التي ستشهد حتماً مرحلة تحول نوعي من النظام الرأسمالي الحر (laissez faire) إلي اقتصاد رأسمال الدولة (state capitalism)، غير أنه لن يكون النظام الكلاسيكي الاشتراكي المتعارف علية، وفي إطار هذه التغييرات فلن يبقي الدولار وحده في الساحة العالمية النقدية بل سنكون أمام عالم متعدد العملات وكذلك أمام مراكز مالية، وبالتالي سنكون أيضاً أمام مراكز سياسية ومراكز صنع قرار أخرى.

من الضرورى أن نتفهم حقيقة ما يحدث، والمشكلة أننا ما زلنا ننظر إلى الجانب غير الحقيقى للأزمة (virtual or unreal market) حيث أن سوق الأسهم وسوق الأوراق المالية ليست اقتصاد حقيقى يضيف إلى الدخل القومى، فالاقتصاد الحقيقى هو الإنتاج وهو ما سوف يتأثر فى المرحلة القادمة، وسوف تتأثر الولايات المتحدة بدرجة كبيرة، فهى ليست مقبلة فقط على مشكلة اقتصادية وإنما مشكلة اجتماعية أيضاً، حيث أن هذا التحول يتطلب تغيير فى المعايير والمفاهيم والسياسات والقرارات، ولن تكون هذه العملية سهلة ولن يكون هناك مفر منها، فهناك أزمة المشتقات التى يبلغ حجمها نصف كوادريليون (خمسمائة تريليون)، وهى الأوراق التى سماها "ويرين برافت" أوراق مالية من لا شئ إلى لا شئ ولا يوجد فيها شئ، لأنها كلها عملية احتيال من بدايتها إلى نهايتها، وبرغم كل هذه التغييرات وتداعياتها فإن الولايات المتحدة لن تضعُف كدولة فاعلة ومؤثرة، ولكن ستكون أحد الفعاليات الدولية المؤثرة وستقود أيضاً أحد التكتلات المؤثرة.

أما بالنسبة للمنطقة العربية، فإننا سنجد أنفسنا فى هذه المرحلة أمام تحولاتٍ كثيرة أخرى، منها ما هو فى الأنظمة المالية العالمية وفى المؤسسات

المالية العالمية وفى الصناديق السيادية العالمية والإقليمية، وسيحدث إصلاح فى هذه المؤسسات المالية التى طالما كانت تدعونا إلى الإصلاح، ثم صارت هى الأحوج إلى الإصلاح، ومن ثم فإن علينا استعادة بعض زمام المبادرة للمطالبة بإصلاح الوضع المالى والنظام العالمى والمؤسسات العالمية، ولا شك أن تأثير التغيرات والتحولات التى ستشهدها المنطقة سيكون بقدر ارتباط اقتصاد كل دولة بالأسواق الغربية، فكل من له استثمارات فى الأسواق الغربية أو يعتمد على التصدير لهذه الأسواق سوف يتضرر وهو ما سوف يتضح فى المراحل القادمة، فالأزمة العالمية مازالت في مراحلها الأولي، وسوف يكون الانتقال تدريجياً- وفقاً للمؤشرات الظاهرة ودلالاتها- من مرحلة الركود إلي مرحلة الكساد.

وإسرائيلياً سوف يكون للأزمة المالية العالمية تداعياتها الواضحة عليها حيث ستكون أكبر المتأثرين بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، فهناك ازدياد فى حالة الكساد فى الصادرات الإسرائيلية الموجهة فى الأساس إلى الدول الغربية، كما أنه ليست هناك دول عربية تستورد من اسرائيل، إضافة إلى أن دخول إسرائيل فى مواجهة عسكرية شاملة مع قطاع غزة قد كلف إسرائيل ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار يومياً ناهيك عن الخسائر الناجمة عن توقف الصادرات وانحسار الإنتاج بسبب استدعاء جنود الاحتياط.

وبرغم كل السلبيات والتداعيات، فإن هناك بالفعل فرصة تاريخية أمام مصر للإستفادة من هذه المرحلة في تطوير دعائم الاقتصاد المصري، ليكون الاقتصاد المصري هو الأقوى والأهم ويقود عملية بناء اقتصاد عربي ومن ثم سوق عربية تمتد من العالم العربي إلي الصين، كما أنه من الضرورى استغلال الفرصة الراهنة لإعادة إحياء فرص التعاون العربي- العربي اعتماداً علي مقدرات وإمكانيات العرب بالأساس.